Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/76/R.14/Rev.1
البند 9(أ)(iii) من جدول الأعمال

5 September 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والسبعون

روما، 4–5 سبتمبر/أيلول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية موريتانيا الإسلامية

من أجل

مشروع التحكم في انحسار الفيضانات في المقامة – المرحلة الثانية

Document #:283649
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز المساعدة المالية		**v**
موجز التمويل		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	3
جيم –	استراتيجية الصندوق في تعاونه مع موريتانيا	4
الجزء الثاني –	**المشروع**	**5**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	5
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	7
جيم –	عناصر المشروع	7
دال –	التكاليف والتمويل	9
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	11
واو –	التنظيم والإدارة	12
زاي –	المبررات الاقتصادية	13
حاء –	المخاطر	14
طاء –	الأثر البيئي	14
ياء –	السمات الابتكارية	14
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**15**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**15**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنه	**17**

APPENDIXES

الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD LOANS TO MAURITANIA

الثاني – قروض الصندوق السابقة إلى موريتانيا

3 III. *CADRE LOGIQUE DYNAMIQUE* (LOGICAL FRAMEWORK)

الثالث – الإطار المنطقي

7 IV. *RESUME DES COÛTS ET TABLEAUX FINANCIERS* (SUMMARY COSTS AND FINANCING TABLES)

الرابع – جداول موجز التكاليف والتمويل

9 V. *ORGANISATION ET GESTION* (ORGANIZATION AND MANAGEMENT)

الخامس – التنظيم والإدارة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	أوقية
1.00 دولار أمريكي	=	275 أوقية
1.00 أوقية	=	0.00364 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

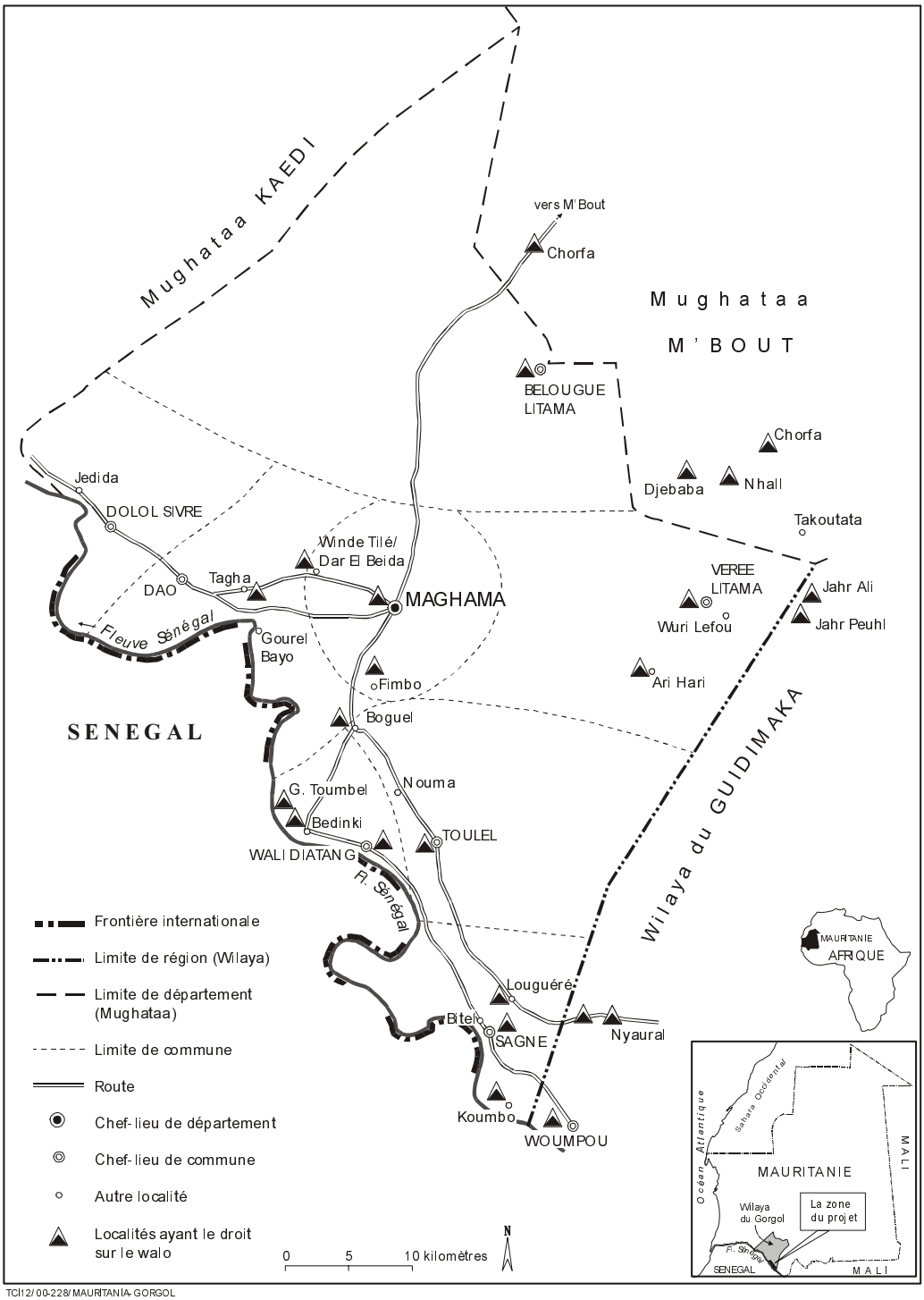

TCI12/00-228/MAURITANIA-GORGOL

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة TCI/12/00-228/Mauritania-Gorgol.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية موريتانيا الإسلامية

مشروع التحكم في انحسار الفيضانات في المقامة – المرحلة الثانية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية موريتانيا الإسلامية
الوكالة المنفذة:	وزارة التنمية الريفية والبيئة
التكلفة الكلية للمشروع:	11.5 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	7.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.1 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهة المشتركة في التمويل:	لا توجد
مساهمة المقترض:	1.2 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	170 000 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

مـــن هـــم المســـتفيدون؟.سيســـتفيد من المشروع معظم السكان الريفيين في منطقة المشروع الذين يقدر عددهم بحوالي 000 75 شخص. وسيستهدف المشروع حوالي 50 مجتمعا محليا قرويا من بين أشد المجتمعات فقرا في المنطقة مركزاً في دعمـــه على حوالي 500 1 أسرة من أسر مزارعي الكفاف الذين يعتمدون على الأنشطة الزراعية البعلية لكسب رزقهم. وتعتبر النساء أشد تعرضا للمخاطر على وجه الخصوص بسبب مستويات الأمية المرتفعة بين صفوفهن وبسبب محدودية وصولهم للموارد والمعلومات والخبرة، واستبعادهن تقليديا من عمليات صنع القرار المحلية.

لمـــاذا هم فقراء؟. يعود فقر السكان المستهدفين لعزلتهم عن السياق العام الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد. وبسبب إهمالهم إلى حد بعيد من قبل كل من خدمات المساندة الحكومية والجهات المانحة، ومع رأسمالهم الاجتماعي والإنساني المحدود يعيش هؤلاء الفقراء في منطقة مغلقة للغاية ولديهم وصول محدد، إذا توافر أصلا، للأسواق والخدمات الحالـــية. كذلـــك يحـــد من قدرتهم على تحسين دخولهم أيضا الخبرة التقليدية البدائية وقاعدة الموارد المحدودة والضعيفة للغاية.

مـــا الذي سيفعله المشروع من أجلهم؟.تهدف المرحلة الثانية من المشروع إلى دعم الإنجازين الرئيسيين للمرحلة الأولى منه والمتمثلين في توسيع الإمكانيات الإنمائية الزراعية للمنطقة، والتوصل إلى ترتيبات تتميز بقدر أكبر من المساواة في حـــيازة الأراضـــي. وســـينفذ المشروع استراتيجية متشعبة إلى ثلاث شعب في محاولاته للحد من الفقر الريفي وتحسين الظـــروف المعيشـــية فـــي المنطقة. أولا، سيساعد المشروع السكان الريفيين على إعادة تأهيل وإنشاء و/أو تعزيز البنى الأساســـية الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وبخاصة الطرق الريفية، وذلك للتخفيف من عزلة السكان المستهدفين وتسهيل وصـــولهم إلى الأسواق. وثانيا، فسيساعد المشروع على تنمية رأس المال الاجتماعي لفقراء الريف في منطقة المشروع. وسيتم ذلك من خلال دعم منظماتهم القاعدية ومؤسساتهم الإنمائية المحلية، وتشجيع محو الأمية الوظيفي، وإحداث عمليات تخطـــيط تشـــاركية للتنمـــية المحلية التي تستطيع فيها المجموعات المهمشة تقليديا أن تسهم بشكل فعال. إضافة إلى ذلك، فستســـتفيد النســـاء من المعلومات وبرامج التعليم والاتصالات التي تستهدف مشاكلهن المحددة. وثالثا فسيهدف المشروع أيضا إلى تحسين فرص الدخل للمجموعات الأشد فقرا من خلال مساعدتها على استغلال الإمكانيات الزراعية الكبيرة التي طـــورت خـــلال المـــرحلة الأولى من المشروع، وتحديد واستكشاف الفرص القائمة وتزويدها بالخبرة الإدارية والفنية، وتسهيل الوصول للأسواق والترويج لنشوء خدمات مالية محلية مستدامة.

كـــيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟.تم تصميم عمليات تشخيص وتخطيط تشاركية على المستوى المحلى لضمان تمكيـــن المستفيدين المستهدفين وبخاصة النساء منهم والشباب من الإسهام في وضع الأولويات الإنمائية المحلية للخدمات والبـــنى الأساســـية الاقتصـــادية والاجتماعـــية. كذلـــك سيتم تزويد روابط المستخدمين وغيرها من منظمات المستفيدين والمـــنظمات المجتمعـــية بـــالدعم التقنـــي والمالـــي لمساعدتها على الاضطلاع بمسؤولية صيانة وتشغيل البنى الأساسية المجتمعـــية بشـــكل ملائـــم، وبخاصة مخطط التحكم بانحسار الفيضانات الذي حدث خلال المرحلة الأولى. وسيتم توفير الخدمات لدعم أنشطة توليد الدخل القائمة على الطلبات الواردة من تعاونيات النساء وروابط المنتجين وغيرها من منظمات

المستفيدين. وسيتم تعزيز إشراك المستفيدين من خلال برامج محو الأمية الوظيفي بين صفوف البالغين وبناء قدرات المنظمات القاعدية للمستفيدين التي تتجه نحو الخدمات بناء يتسم بالانتظام والاتساق.

حجم المشروع والمشاركة في التمويل. تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحدود 11.5 مليون دولار أمريكي بما في ذلك قرض الصندوق البالغ ما يقارب 10.1 مليون دولار أمريكي. أما الحكومة والمستفيدون فسيسهمون بحوالي 1.2 مليون دولار أمريكي و000 170 دولار أمريكي على التوالي. كذلك سيوفر الصندوق منحة بقيمة 000 75 دولار أمريكي للمساعدة في تمويل برنامج ريادي للترويج لتكافؤ الفرص بين الجنسين.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية موريتانيا الإسلامية
من أجل
مشروع التحكم في انحسار الفيضانات في المقامة – المرحلة الثانية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية موريتانيا الإسلامية بما قيمته 7.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.1 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل مشروع التحكم في انحسار الفيضانات في المقامة – المرحلة الثانية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - موريتانيا بلد شاسع تزيد مساحته على مليون كم^2. تغطي الصحراء الغربية ثلثي هذه المساحة. ويتزايد عدد سكان موريتانيا المقدر بحدود 2.45% مليون نسمة بمعدل سنوي قدره 2.9 في المائة. معظم سكان البلد من الشباب إذ تبلغ نسبة من لم يتجاوز الرابعة عشرة منهم 42%. ويتجاوز معدل النمو الحضري الآن ما معدله 50%، أما نسبة السكان البدو فقد تقلصت إلى 10% بعد أن كانت 80% في بداية الستينيات.

2 - خلال التسعينات، نفذت الحكومة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الكلية بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من الجهات المانحة. وقد نتج عن هذه الإصلاحات تراجعا في كل من العجز الداخلي والخارجي، وانخفاضا في التضخم إلى مستويات يمكن التحكم بها. وتحسنت البيئة السياساتية العامة مع التخفيف من تدخل الدولة في الإنتاج والتسويق والتسعير، وتحرير التجارة وتداول النقد الأجنبي وإعادة هيكلة قطاع المصارف. وبالتالي تحسن النمو الاقتصادي الذي كان متواضعا عامي 1991 و 1992 إلى معدل معقول يبلغ 4.9% في السنة بين عامي 1993 و1997 ولكنه انخفض ثانية إلى 4.2% عام 1998.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

3 - بقيت موريتانيا عرضة للهزات الخارجية إلى حد كبير، مع اعتمادها شبه التام على الأسماك والحديد في عوائدها التصديرية، وعلى استيراد الأغذية والوقود، والمديونية العالية والاتكال على المعونات الدولية. وقد غدت موريتانيا مؤهلة لتخفيف ديونها بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المُثقلة بالديون؛ وقد صادق المجلس التنفيذي للصندوق في دورته السبعين في سبتمبر/أيلول عام 2000 على مشاركة الصندوق في هذه المبادرة. مع تبنى وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وقد وصلت موريتانيا إلى نقطة اتخاذ القرار في يناير/كانون الثاني 2000 وحتى الآن تقترب من نقطة الإنجاز المقررة في يوليو/تموز 2002، أي نقطة استحقاق تخفيف عبء الدين.

4 - يسهم القطاع الزراعي بحوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي ويبلغ إسهام الثروة الحيوانية بحدود 15% منه، في حين يبلغ إسهام إنتاج المحاصيل ومصايد الأسماك بحدود 5% لكل منهما. ويعتمد أداء هذا القطاع إلى حد كبير على هطولات مطرية منخفضة ومتفاوتة للغاية تتراوح ما بين 35 مم سنويا في الشمال، 650 مم في الجنوب. ويتصف الموسم المطير بكونه قصيرا لا يغدو 3 إلى 4 شهور مما يحد من إنتاج المحاصيل البعلية بمحصول الذرة الرفيعة والدخن. وتعتمد الزراعة البعلية وزراعة الأراضي التي تنحسر عنها الفيضانات التي تشكل مصدر الدخل الرئيسي لغالبية المزارعين الموريتانيين على أساليب الإنتاج التقليدية التي لا يدخل فيها عمليا أية مستلزمات إنتاج حديثة. ويسهم الرعي الجائر وإزالة الغابات وانجراف التربة، وهي أمور يفاقمها الجفاف المتكرر، في توسيع المنطقة الصحراوية وانكماش مساحة الأراضي القابلة للاستخدام، إذ لا تتعدى مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الدائمة في البلاد ما معدله 5% في حين تغطى المراعي ما مساحته 39 مليون هكتار، أي حوالي 38% من المساحة الإجمالية.

5 - ركزت السياسة الزراعية في موريتانيا، ولمدة طويلة، على الزراعة المروية في سعيها للحد من الاعتماد على واردات الأغذية وبخاصة الأرز. وتم الاعتماد في الاستثمارات الضخمة في شبكات الري العامة وعلى تدخل الدولة المكثف في الإنتاج والتسويق والتجارة. وقد أدت النقلة التي حدثت في بداية التسعينات نتيجة لتطبع الصادرات وموارد الميزانية إلى إجراء إصلاحات سياساتية ومؤسساتية رئيسية مدعومة إلى حد كبير من قبل البنك الدولي. ونجم عن هذه الإصلاحات تحرير الإنتاج الزراعي والتسويق والتجارة وإلغاء الدعم الحكومي للمدخلات الزراعية.

6 - كما نجم عن الإصلاح المؤسساتي لوزارة التنمية الريفية والبيئة إدارة مركزية أكثر سلاسة واتساقا. إلا أن إيصال خدمات المساندة الزراعية وبخاصة لصغار مزارعي الكفاف، مازال بحاجة إلى الكثير من الإيضاحات.

7 - تم تنفيذ قانون الابتعاد عن المركزية لعام 1986 على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى التي غطت 13 عاصمة من عواصم الأقاليم، والمرحلة الثانية التي غطت 33 عاصمة من عواصم المديريات، والمرحلة الثالثة التي غطت 162 بلدية أغلبها بلديات ريفية. وتتصدى الحكومة حاليا لبعض الصعوبات التي تواجهها البلدان الريفية وبخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية المحدودة.

8 - أما قانون التعاونيات الذي تم تحديثه عام 1996 فقد أفسح المجال لمزيد من العمليات التشاركية في إحداث التعاونيات وتشغيلها، وزاد من استقلالية إدارتها. وقد غدت هيئات المجتمع المدني في المناطق الريفية أكثر تنوعا بفضل نشوء العديد من المنظمات غير الحكومية والروابط المهنية. والحكومة الآن بصدد إعداد تشريع جديد لتحسين الإطار الناظم لجميع مؤسسات المجتمع المدني.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

9 - **حافظة الصندوق** – مول الصندوق تسعة قروض في موريتانيا بالتزام إجمالي قدره نحو 55 مليون دولار أمريكي. وفي عام 1981 جرى تجديد القرض الأول الخاص بمشروع الري في القرقل، وأقر آخر قرض في عام 2001 وهو مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو. أما مشروع التنمية في منطقة الواحات – المرحلة الثانية فمقرر إقفاله في مارس/آذار 2003.

10 - لم يمول الصندوق أية مشروعات جديدة في موريتانيا خلال الفترة 1994–2000 بسبب تكرر مشاكل التنفيذ. وقد استعرض تقييم الحافظة القطرية الذي أجري عام 1996 هذه المشاكل بعمق وحلل أسباب الفقر الريفي في موريتانيا. ووفرت نتائج هذا التقييم وتوصياته الأساس لحوار بناء مع الحكومة التي اتخذت منذ ذلك الحين إجراءات قوية للتصدي لبعض هذه المشاكل التي تواجهها مشروعات الصندوق. وقد تم تفعيل تعاون الصندوق مع موريتانيا في المصادقة على وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أعدت في مايو/أيار 2000.

11 - **الدروس المستفادة** – تتعلق أهم الدروس المستفادة من حضور الصندوق في موريتانيا على مدى 20 سنة معظمها بمتطلبات التنفيذ الفعال وشفافية الإدارة. وهي تتضمن ما يلي: (i)عانى تنفيذ المشروعات من نقص استقلالية وحدات إدارة المشروعات، ومن إجراءات اختيار الموظفين فيها التي لم تتم بالتنافسية وبالاعتماد المحدود على الترتيبات التعاقدية مع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص؛ (ii) كان الحوار مع الحكومة فعالا في المساعدة على التصدي لمشاكل التنفيذ وتحسين البيئة المؤسساتية الناظمة للتنمية الريفية؛ (iii) الرصد الوثيق للتعهدات المتفق عليها في ما يتعلق بالإجراءات المالية وتلك التي لها علاقة بالموظفين ضرورية لتنفيذ ملائم للمشروعات.

الدروس المستفادة من المرحلة الأولى للمشروع

12 - بالرغم من التأخر في تنفيذ المرحلة الأولى إلا أن هذه المرحلة أسفرت عن تحقيق إنجازين كبيرين هما إقامة منشآت التحكم في انحسار مياه الفيضانات التي أدت إلى زيادة مساحة الأراضي التي تنحسر عنها هذه المياه من 3 000 هكتار سنويا في المتوسط إلى أكثر من 9 000 هكتار؛ والإنجاز الثاني هو اتخاذ ترتيبات حيازة الأراضي التي أعدها المستفيدون أنفسهم ووافقوا عليها وقاموا بتنفيذها والتي وفرت لهم الحيازة المأمونة للأراضي التي تنحسر عنها مياه الفيضانات والتي تم تطويرها في إطار المشروع. غير أن المشروع فشل في تقديم خدمات الدعم الزراعي المناسبة، كما اتسمت القدرة التنظيمية والتقنية والإدارية لرابطات المستفيدين التي روج لها المشروع بالضعف.

13 - الدروس الرئيسية المستفادة من المرحلة الأولى:

- المستفيدون مستعدون وقادرون على تحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ المشروع، وهو ما يعد أهم عامل في تحقيق الاستدامة لأي نشاط إنمائي محلي.
- تنمية قدرات رابطات المستفيدين شرط أساسي لتحملهم مسؤولية رئيسية عن التنمية.
- مطلوب توفير حلول بديلة تحل محل القطاع العام التقليدي في تقديم خدمات الدعم الزراعي.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع موريتانيا

14 - **الفقر الريفي واستراتيجية الحكومة** – .تبين من المسح الأسرى المتكامل الذي أجرى في عام 1996 أن متوسط معدل الفقر في موريتانيا بلغ 50% منها 27% في المناطق الحضرية و 63% في المناطق الريفية. ومع مقارنة هذه المعدلات مع نتاج التقدير الريفي لعام 1990 تبين من المسح حدوث انخفاض عام في معدل الفقر من 57% إلى 50% من مجموع السكان. وفي حين كان الانخفاض عاما في جميع المناطق الحضرية يبدو أن معدل الفقر تزايد في العديد من المناطق الريفية، لاسيما في المقاطعات الشرقية والوسطى حيث تراوح بين 72% (عصبة 84% والقرقل 77% وجويدماكا 65%).

15 - هذه النتائج دفعت الحكومة إلى اتخاذ عدة مبادرات لخفض معدل الفقر. غير أنه بحلول عام 1999 سلمت الحكومة ومجتمع الجهات المانحة بالحاجة إلى تنفيذ استراتيجية وطنية متماسكة للحد من الفقر. وأتاحت المبادرة المعززة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الفرصة لصياغة هذه الاستراتيجية. وتحدد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر التي تم إعدادها بعد ذلك في وقت قياسي واعتمدت في مطلع عام 2001 أهدافا شديدة الطموح للبلد من منظور يمتد حتى عام 2015. وهذه الأهداف التي تفوق الأهداف الإنمائية الدولية تتضمن ما يلي: (i) خفض المعدل العام للفقر بنسبة الثلثين (من 50% إلى 17%) وخفض الفقر المدقع بنسبة الثلث (من 33% إلى 22%) وخفض معدل الفقر الريفي إلى النصف (من 68% إلى 34%)؛ (ii) بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية قبل عام 2015 فيما يتعلق بعنصر إنشاء المدارس ومحو الأمية والرعاية الصحية وتوفير مياه الشرب والمساكن الصحية؛ (iii) الحد بشكل ملحوظ من عدم المساواة الجغرافية والاجتماعية القائم.

16 - بلوغا لهذه الأهداف اقترحت وثيقة استراتيجية الحد من الفقر: (i) الترويج للنمو الاقتصادي المعجل والمتكافئ بما نسبته 6% في السنة؛ (ii) دمج النمو الاقتصادي في أنشطة الفقراء؛ (iii) دعم تنمية الموارد البشرية وزيادة حصول الجميع على الخدمات الأساسية لاسيما التعليمية والصحية والتغذوية ومياه الشرب؛ (iv) الترويج للتنمية المؤسسية وبناء القدرات على المستوى المحلي. وفيما يتعلق بالفترة 2001–2004 وضعت وثيقة استراتيجية الحد من الفقر أهدافا لخفض المعدل الإجمالي لانتشار الفقر إلى 39% والفقر الريفي إلى 53% وحددت خمسة مجالات محورية للتدخل أولها مجال التنمية الريفية.

17 - **أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر** – ظل الصندوق دائما هو أنشط الجهات المانحة في منطقة المشروع. وتوجد عمليات رئيسية أخرى يمولها البنك الدولي وجهات مانحة أخرى في إطار برامج التنمية المتكاملة للمناطق المروية، تركز على الزراعة المروية. ويمارس عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية أنشطة في المناطق المحيطة بمنطقة المشروع ولكن نظرا لأنه ليس لديها الموارد الكافية للتصدي لمشكلات التنمية المحلية الحرجة فقد كان نطاق عملها محدودا. وتشمل الأنشطة المتوقعة تمويلا مقدما من الاتحاد الأوروبي لإنشاء طريق رئيسي يربط بين العاصمتين الإقليميتين كايدي وسيليبابي في أمبوت عاصمة المقاطعة. وتقع منطقة مشروع الصندوق مجاورة لمشروع الصندوق للحد من الفقر في جنوبي أفتوت وكاراكورو.

18 - **استراتيجية الصندوق في موريتانيا** – تقترح استراتيجية الصندوق للتعاون مع موريتانيا والمبينة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية أن تركز الأنشطة المقبلة على الاتجاهات الاستراتيجية التالية:

- تمكين سكان الريف، لاسيما المجموعات المستهدفة من الصندوق، من المشاركة بشكل فعال في تحديد أولويات التنمية المحلية وتحديد وتنفيذ برامج التنمية المحلية والمشاركة في فوائدها؛
- إنشاء آليات فعالية لنقل الموارد إلى سكان الريف لتمويل برامج التنمية المحلية التي تستجيب لأولوياتهم؛
- التخفيف من مشكلات حصول فقراء الريف على حقوق الحيازة الآمنة للأرض ورأس المال والوصول إلى الأسواق؛
- تطوير المنظمات القاعدية وتعزيز قدرتها على الدعوة وتصميم البرامج وتنفيذها.

19 - سوف يستخدم نهج مزدوج لتحقيق الأهداف التالية: (أ) استغلال التناغم بين حوار السياسات وتمويل الاستثمارات؛ (ب) تعزيز قدرة الصندوق المحدودة في مجال حوار السياسات وموارده المالية من خلال التحالفات الاستراتيجية والشراكات مع الجهات المانحة الأخرى التي لها نفس الأهداف وتستخدم ذات النهج. وسيركز الحوار السياساتي بين الصندوق والحكومة على أشد القضايا أهمية لمصالح فقراء الريف. وتوصي الوثيقة أيضا بإقامة شراكات فعالة مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى لتصميم وتنفيذ عمليات الصندوق وكذلك تقديم الدعم الموجه لبناء القدرات عند الضرورة.

20 - **الأساس المنطقي للمشروع** – يشكل المشروع جزءا من ثلاث عمليات استثمارية ذات أولوية كبيرة أوصت بها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2001–2004. ووفقا للاتجاهات الاستراتيجية الأربعة التي أوصت بها الوثيقة سيتم التركيز على تعزيز إنجازات المرحلة الأولى مع زيادة التركيز على تمكين فقراء الريف وبناء قدرات منظماتهم القاعدية.

21 - يتفق المشروع اتفاقا تاما مع التوجهات الاستراتيجية الرئيسية لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ومن المتوقع، بصفة خاصة، أن يساعد المشروع على تحسين وصول فقراء الريف إلى البنية الأساسية والخدمات وتعزيز إمكاناتهم البشرية والاجتماعية وزيادة دخلهم بنسبة كبيرة من خلال زيادة استخدام الطاقة الإنتاجية التي طورت في المرحلة الأولى.

الجزء الثاني– المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

22 - ستغطي منطقة المشروع مقاطعة المقامة، وبعض المجتمعات المحلية في مقاطعتي أمبوت وسيليبابي (التي تعد من بين المعنيين ذوي الشأن في مخطط التحكم في انحسار الفيضانات الذي أحدث خلال المرحلة الأولى من المشروع) ومنطقة مراعي عاطف في مقاطعة كايدي. تغطي منطقة المشروع ما مساحته 600 25 كم^2 وهي تتصف بمناخ ساحلي شبه قاحل وبهطولات مطرية منخفضة وشديدة التفاوت. ويمكن تمييز ثلاث مناطق زراعية – مناخية فيها، *الوالو* وهي

منطقة الزراعة بعد انحسار الفيضانات والتي تتمتع بأعلى إمكانيات زيادة الدخل المزرعي. ومنطقة *دييري* حيث تعيش أفقر المجتمعات المحلية الزراعية، ومراي عاطف التي تشكل منطقة رعوية لقطعان الماشية والجمال المرتحلة التي تأتي من مناطق أخرى من البلاد ومن مالي أيضا. كذلك تضم منطقة المشروع بعض الغابات المصنفة وغير المصنفة.

23 - لا تتصل منطقة المشروع بما تبقى من مناطق موريتانيا. وتعيش المجتمعات المحلية فيها بمعزل عن بعضها البعض بسبب الافتقار إلى الطرق الفعالة فيها. كذلك تفتقر المنطقة أيضا للعديد من البنى الأساسية الاقتصادية الحاسمة الأخرى وبخاصة مرافق مياه الشرب والأسواق. وأما البنية الأساسية الصحية والتعليمية القائمة فهي إما غير فعالة و/أو ليست في متناول العديد من سكان المجتمعات القروية الصغيرة والمتفرقة.

24 - سيفيد المشروع معظم السكان الريفيين في منطقة المشروع المقدر عددهم بحوالي 000 75 نسمة من خلال إعادة بناء الطرقات الريفية والبنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. كذلك فهو سيساعد على تنمية رأس المال الاجتماعي لفقراء الريف من خلال برامج محو الأمية الوظيفية، وتعزيز القدرة الإدارية والتقنية لمنظمات المستفيدين، وإحداث عمليات تخطيط تشاركية للتنمية المحلية، والترويج لآليات لحل الصراعات ومنعها بين السكان المحليين.

25 - سيكون مزارعو *والو* أول المستفيدين من هذا الاستهداف المحدد وهم المزارعون الذين تم استثناؤهم من ترتيبات حيازة الأراضي التي أحدثت في المرحلة الأولى من المشروع. وينطوي ذلك على حوالي 500 أسرة زراعية. وسيقوم المشروع بتعزيز ترتيبات حيازة الأراضي في جميع المجتمعات المحلية القروية، بحيث يضمن حصول المزارعين المؤهلين على وصول مأمون للأراضي التي تنحسر عنها الفيضانات.

26 - يؤدى الترتيب الطبقي الاجتماعي القوي إلى استبعاد النساء والشباب من عملية اتخاذ القرار في المجتمعات المحلية، ومن الحصول على الأراضي والمعلومات والخبرة والخدمات المالية. لذا ستشكل النساء والشباب المجموعة الضعيفة الرئيسية التي ستستهدفها الاستراتيجية ثلاثية الشعب المقترحة للتمكين والترويج. إذ ستهدف الاستراتيجية أولا إلى زيادة إشراك النساء والشباب في الأنشطة والقرارات المجتمعية، وفي جعل مثل هذا الإشراك أكثر فعالية من خلال الأبجدة والمعلومات المجتمعية، وبرامج التعليم والاتصالات ودعم تنمية قدرات المنظمات القاعدية. أما الهدف الثاني للاستراتيجية فهو زيادة وصول النساء والشباب للبنى الأساسية المجتمعية من خلال ضمان تخفيض التمويل والدعم الذي يحظى بأولوية قصوى للبنى الأساسية والخدمات التي تعتبر النساء بأشد الحاجة إليها. أما هدف الاستراتيجية الثالث فهو تعزيز أنشطة توليد الدخل من خلال المساندة التقنية والإدارية وآلية للتمويل تستهدف أنشطة النساء والشباب الاقتصادية المحددة.

27 - تضم المجموعة المستهدفة الثالثة الأسر الزراعية التي تعيش في فقر مدقع في مناطق *دييري* والتي تعتمد على دخول زراعية منخفضة وشديدة التفاوت مستمدة من الأنشطة الزراعية البعلية. وسيتلقى مزارعو *دييري*، كمجموعة، خدمات مساندة زراعية لمساعدتهم على زيادة وتنويع دخولهم الزراعية وتأمين استقرارها. وسيتركز الاستهداف على أشد المجتمعات فقرا، وكذلك سيساعد التشخيص التشاركي تحديد الفرص والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الهامة من البنى الأساسية الضرورية لأنشطة توليد الدخل الأخرى، الزراعية منها وغير الزراعية. وستولى الأولوية القصوى

لمجـــتمعات *دبيري* المحلية فيما يتعلق بإعادة بناء وإحداث البنى الأساسية الرئيسية. وستستفيد أشد الأسر فقرا من نفس المساندة التمويلية والتقنية المصممة للنساء.

28 - وعلـــى الرغم من الزيادات في الأراضي التي تتحسر عنها الفيضانات، فإن الدخول الأسرية والمزرعية في مـــناطق *والو* رديئة. ومستويات الإنتاج منخفضة بسبب خبرات المزارعين البدائية والفواقد العالية بعد الحصاد الناجمة عـــن الممارســـات غـــير الفعالة في إدارة مكافحة الآفات وعن القيمة المتدنية الناجمة عن فرص الأسواق المحدودة. وســـيهدف المشـــروع إلى تحسين الإنتاجية الزراعية في *والو* من خلال نهج مدارس المزارعين وعن طريق مساعدة روابط المنتفعين من مزارعي *والو* على إيجاد خدمات مساندة زراعية مستدامة.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

29 - تـــتلخص الغاية السياساتية الإجمالية للمشروع في الإسهام في تحقيق أهداف وثيقة استراتيجية الحد من الفقر المتمـــثلة في الحد من وقوع الفقر الريفي والتخفيف من وطأته، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية والقدرة المؤسساتية للسكان الريفيين. أما أهداف المشروع الإنمائية فتتلخص في تحسين ما يلي بصورة مستدامة:

- قدرات منظمات المستفيدين على تخطيط وتنفيذ وإدارة وتقييم الأنشطة والبرامج الأعظم فائدة لأعضاء هذه المنظمات؛
- دخول فقراء الريف وبخاصة المجموعات الأشد ضعفا وصغار المزارعين والنساء والشباب؛
- الظروف المعيشية لفقراء الريف من خلال زيادة حصولهم على الخدمات والبنى الأساسية الرئيسية؛
- استدامة قاعدة الموارد الطبيعية.

جيم - عناصر المشروع

30 - ســـيركز المشـــروع على أربعة عناصر هي: تنمية القدرات المحلية، والترويج للأنشطة الاقتصادية، وتطوير الطرق الريفية والبنية الأساسية الريفية، وتنسيق وإدارة ورصد وتقييم المشروع.

تنمية القدرات المحلية

31 - يهدف المشروع إلى تنمية قدرة منظمات المستفيدين على تخطيط وتنفيذ وإدارة وتقييم الأنشطة والبرامج التي تحقق أكثر الفوائد لأعضائها. والترويج للمشاركة الفعالة من جانب النساء والفئات الضعيفة الأخرى في عمليات التنمية المحلية. وأدمجت هذه الأنشطة في ثلاثة عناصر فرعية.

32 - **التشـــخيص التشـــاركي ومـــؤازرة المـــنظمات المجتمعية** – يستهدف هذا العنصر الفرعي مجتمعات قروية مخـــتارة، وإجراء عمليات التشخيص التشاركي، ومتابعة دعم تنفيذ الأنشطة المجتمعية التي تحدد أولوياتها عن طريق التشخيص التشاركي، ودعم عمليات إعادة هيكلة المنظمات المجتمعية. وسيقدم الدعم أيضا إلى هذه المنظمات من أجل تنفـــيذ برامج محو أمية الكبار. وتشمل المجتمعات المستهدفة 22 على الأقل من مجتمعات *الدبيري* و 28 من مجتمعات

الوالـــو الأكـــثر فقرا والتي كانت قد حصلت على الدعم خلال المرحلة الأولى من المشروع. كما سيقدم الدعم من أجل الانتهاء من وضع ترتيبات حيازة الأراضي وتوحيدها.

33 - **الـــنهوض بالنســـاء** – سيســـاعد هذا العنصر الفرعي على وضع وتنسيق ورصد تنفيذ استراتيجية النهوض بالنساء. وسيشمل ذلك تنفيذ برنامج رائد يموله الصندوق بمنحة في إطار برنامج دعم قضايا الجنسين الذي تضطلع به شـــعبة أفريقيا الغربية والوسطى والذي سيتم بموجبه تطوير واختبار الطرق الفعالة لدعم الأنشطة النسائية. كما سيمول العنصر الفرعي برنامج الإعلام والتعليم والاتصال.

34 - **تنمية قدرات منظمات المستفيدين** – سيقدم الدعم إلى رابطات المنتفعين في *والو* ومنظمات المستفيدين النشطة اقتصـــاديا، ورابطات الرعاة في مراعي منطقة العاطف، ولجنة المزارعين – الرعاة، والإذاعة الريفية، وبرنامج تبادل الخبرة الميدانية بين المزارعين.

الترويج للأنشطة الاقتصادية

35 - ســـيدعم هذا العنصر الأنشطة الزراعية وغير الزراعية المولدة للدخل، لاسيما تلك التي تبادر بها أكثر الفئات ضعفا. وتشمل الأنشطة الرئيسية التي سيدعمها هذا العنصر (i) تعزيز مخطط التحكم في انحسار مياه الفيضانات الذي أنشـــئ في المرحلة الأولى من المشروع؛ (ii) تقديم الدعم لإنشاء حواجز للحماية من الحرائق وحفر آبار سقي الماشية في منطقة مراعي العاطف؛ (iii) إنشاء مدارس ميدانية للمزارعين لتكون الأساس الذي يقوم عليه التوليد الذاتي للدراية الزراعـــية ونشـــرها. ويتضمن هذا العنصر أيضا إنشاء صندوق لتشجيع ودعم الأنشطة غير الزراعية المولدة للدخل والموجهـــة إلـــى النســـاء والفئات الضعيفة الأخرى. وأخيرا سيساعد الصندوق على مؤازرة إحدى المؤسسات المالية الريفـــية التـــي أنشئت في المرحلة الأولى من المشروع ويساعد على إنشاء عدد آخر منها على أساس التقدير الشامل لجدواها الاقتصادية والمالية.

الطرق الريفية والبنية الأساسية الريفية

36 - ســـيمول هـــذا العنصـــر ثلاثة عناصر فرعية (أ) برنامج الطرق الريفية الذي سيركز على صيانة الوصلات المهمـــة وعملـــيات الإصلاح الخفيفة؛ (ب) برنامج البنية الأساسية الريفية ويشمل إصلاح المدارس والمراكز الصحية القائمة؛ (جـــ) إنشاء شبكة الإمداد بمياه الشرب وغير ذلك من البنى الأساسية المجتمعية.

تنسيق وإدارة ورصد وتقييم المشروع

37 - سيتضـــمن هـــذا العنصـــر تنســـيق وإدارة ورصد وتقييم جميع الأنشطة إلى جانب الإدارة المالية للمشروع. وسيمول هذا العنصر عمليات وحدة صغيرة لتنسيق وإدارة المشروع التي ستنشأ في منطقة المشروع وتتمتع بالاستقلال الـــتام في عملياتها. وسيعين الموظفون وفقا لترتيبات تعاقدية لمدة سنتين قابلة للتجديد. كما سيمول هذا العنصر وظيفة مستشار تقني لمدة سنتين لتقديم المساعدة في توفير واستخدام أدوات ووسائل تنفيذ المشروع.

دال – التكاليف والتمويل

38 - **تكاليف المشروع** – تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع الذي سينفذ على مدى ست سنوات بنحو 11.5 مليون دولار أمريكي تشمل الطوارئ. وتقدر احتياجات النقد الأجنبي بمبلغ 3.3 مليون دولار أمريكي، أي نحو 29% من مجموع التكاليف. وتبلغ قيمة الضرائب والرسوم نحو 1.2 مليون دولار أمريكي (11%).

39 - سيقدم الصندوق قرضا قيمته 10.1 مليون دولار أمريكي، أي 87% من مجموع التكاليف. وستبلغ قيمة مساهمة الحكومة نحو 1.2 مليون دولار أمريكي (11%) لتغطية الضرائب ورسوم الواردات. وبالنظر إلى انتشار الفقر في المنطقة فإن المساهمات المباشرة من المستفيدين تقدر بنحو 000 170 دولار أمريكي (1.5%) فقط. وسيقدم الصندوق أيضا منحة قيمتها 000 75 دولار أمريكي لمساندة البرنامج التجريبي لدعم النساء.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – تنمية القدرات المحلية	1 165.5	146.4	1 312.0	11	12
باء – تشجيع الأنشطة الاقتصادية	2 039.3	927.0	2 966.3	31	28
جيم – الطرق الريفية والبنية الأساسية الريفية	3 040.9	1 180.4	4 221.3	28	40
دال – تنسيق وإدارة ورصد وتقييم المشروع	1 247.6	798.9	2 046.4	39	19
مجموع التكاليف الأساسية	**7 493.2**	**3 052.8**	**10 546.0**	**29**	**100**
الطوارئ المادية	372.6	159.7	532.4	30	5
الطوارئ السعرية	338.9	127.1	466.0	27	4
التكاليف الكلية للمشروع	**8 204.8**	**3 339.6**	**11 544.3**	**29**	**109**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	قرض الصندوق		منحة الصندوق		المستفيدون		الحكومة		المجموع		النقد الأجنبي	العملة المحلية (باستثناء الضرائب)	الضرائب والرسوم
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%			
ألف – تنمية القدرات المحلية													
– التشخيص التشاركي ومؤازرة المنظمات المجتمعية	437	98.8	-	-	-	-	5	1.2	443	3.8	70	367	5
– تشجيع النساء	100	57.1	75	42.9	-	-	-	-	175	1.5	8	168	-
– تنمية قدرات منظمات المستفيدين	757	100.0	-	-	-	-	0	-	757	6.6	76	681	-
المجموع الفرعي	**1 294**	**94.2**	**75**	**5.5**	-	-	**5**	**0.4**	**1 375**	**11.9**	**153**	**1 216**	**5**
باء – تشجيع الأنشطة الاقتصادية													
– تعزيز مخطط التحكم في انحسار مياه الفيضانات	3 342	86.6	-	-	-		517	13.4	3 859	33.4	1 144	2 198	517
– دعم الأنشطة غير الزراعية المولدة للدخل	386	81.7	-	-	80	-	6	1.3	473	4.1	45	422	6
– دعم الخدمات المالية الريفية	271	95.5	-	-	-	16.9	13	4.5	283	2.5	108	163	13
المجموع الفرعي	**3 998**	**86.6**	-	-	**80**	**1.7**	**536**	**11.6**	**4 615**	**40.0**	**1 296**	**2 782**	**536**
جيم – الطرق الريفية والبنية الأساسية الريفية													
– برنامج الطرق الريفية	2 244	85.0	-	-	-	-	397	15.0	2 640	22.9	825	1 419	397
– برنامج البنية الأساسية الريفية	530	72.5	-	-	90	12.3	111	15.2	731	6.3	225	395	111
المجموع الفرعي	**2 774**	**82.3**	-	-	**90**	**2.7**	**508**	**15.1**	**3 372**	**29.2**	**1 050**	**1 814**	**508**
دال – تنسيق المشروع وإدارته ورصده وتقييمه	19 87	91.0	-	-	-	-	197	9.0	2 183	18.9	840	1 147	197
المجموع	**10 053**	**87.1**	**75**	**0.6**	**170**	**1.5**	**1 246**	**10.8**	**11 544**	**100.0**	**3 340**	**6 959**	**1 246**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات والمراجعة

40 - **التوريد** – سيتم توريد السلع والتعاقد على الأشغال المدنية وفقا للإجراءات المتبعة في الصندوق، وسوف تجمّع مشتريات السلع وعقود الأشغال المدنية بأكبر قدر ممكن بغرض الحصول على أسعار أفضل. وسيتم التعاقد مع الخبراء الاستشاريين وفقا لإجراءات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

41 - **الأشغال المدنية** – تخضع جميع عقود الأشغال المدنية التي تبلغ تكلفتها 000 200 دولار أمريكي فأكثر لإجراءات المناقصات التنافسية الدولية. وفيما يتعلق بالعقود التي تقل قيمتها عن 000 200 دولار أمريكي تطبق إجراءات المناقصات التنافسية الوطنية أو المحلية وفقا للنظم المتبعة حاليا في موريتانيا. وسوف يحدد دليل إجراءات المشروع الإجراءات التي ستطبق في منح عقود إنشاء البنية الأساسية المجتمعية الصغيرة.

42 - تخضع عقود توريد المركبات والمعدات والمواد والخدمات التي تبلغ قيمتها 000 100 دولار أمريكي أو أكثر لإجراءات المناقصات التنافسية الدولية. وتطبق إجراءات المناقصات التنافسية الوطنية على عقود توريد المركبات التي تقل قيمتها عن 000 100 دولار أمريكي والسلع والخدمات التي تقل قيمتها عن 000 50 دولار أمريكي وتزيد على 000 7 دولار أمريكي. وتطبق إجراءات المناقصات التنافسية الوطنية على عقود توريد المركبات التي تقل قيمتها عن 000 100 دولار أمريكي والسلع والخدمات التي تقل قيمتها عن 000 50 دولار أمريكي ولكنها تعادل أو تزيد على 000 7 دولار أمريكي.

43 - **الصرف** – تيسيرا لعمليات الصرف وتنفيذ المشروع سيفتح المقترض حسابا خاصا بالدولار الأمريكي باسم المشروع لدى مصرف تجاري مقبول في نواكشوط بمبلغ قدره 000 500 دولار أمريكي. ويجدد رصيد هذا الحساب الخاص وفقا للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية القرض. ويتولى منسق المشروع والمسؤول المالي للمشروع إدارة الحساب الخاص بناء على توقيعين منهما معا.

44 - سيفتح حساب المشروع وتودع فيه الحكومة مساهمتها المقابلة في تكاليف المشروع. وستقدم الحكومة مبلغا قدره 000 100 دولار أمريكي لتغطية الضرائب المتعلقة بتكاليف التشغيل والنفقات البسيطة التي لا يجوز استخدام شيكات الخزانة لتغطيتها. ويشترط لنفاذ مفعول القرض إيداع الحكومة مبلغا أوليا قدره 000 25 دولار أمريكي في حساب المشروع لتغطية احتياجات التنفيذ في السنة الأولى. ويجدد رصيد هذا الحساب في بداية كل سنة مالية وفقا لخطط العمل والميزانيات السنوية.

45 - يجوز طلب السحب من حساب القروض بموجب كشوف إنفاق لفئات الإنفاق التي تشترك الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة في تحديدها. ويحتفظ المشروع بالمستندات التي تبرر هذه النفقات وتقدم إلى بعثات الإشراف والمراجعين الخارجيين لفحصها. وتنفذ جميع عمليات السحب الأخرى من حساب القرض بموجب مستندات مؤيدة ومستوفاة.

46 - قبل بدء كل سنة تقويمية تعرض خطة العمل والميزانية السنوية، بعد أن تبحثها لجنة تسيير المشروع، على الصندوق ومكتب خدمات المشاريع للتعليق عليها واعتمادها. ويتولى منسق المشروع والمسؤول المالي للمشروع إعداد طلبات السحب وتعرض على وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية التي تقدمها بالتالي إلى المؤسسة المتعاونة. وترسل نماذج التوقيع من الأشخاص المسؤولين عن التوقيع على طلبات السحب إلى الصندوق والمؤسسة المتعاونة.

47 - **الحسابات والمراجعة** – تقع المسؤولية عن حسابات المشروع على عاتق المسؤول المالي. وستتولى وحدة تنسيق وإدارة المشروع الاحتفاظ بدفاتر القيد المزدوج التي تفي بالمعايير المحاسبية الدولية. وستحتفظ المنظمات الشريكة التي تتولى تنفيذ أنشطة محددة للمشروع بحسابات منفصلة تسجل فيها استخدامات أموال المشروع. وستتلقى هذه المنظمات سلفا لتغطية النفقات المقبلة بداية بمبلغ يعادل تكاليف التشغيل المتوقعة للأشهر الثلاثة الأولى ثم تعرض كشوف الإنفاق الشهرية مع المستندات الأصلية على وحدة تنسيق وإدارة المشروع. وبعد الفحص والتيقن تجدد الوحدة رصيد الحسابات عند الاقتضاء.

48 - ستفحص حسابات المشروع وحسابات المنظمات الشريكة بانتظام و/أو بناء على طلب بعثات الإشراف. وستتولى شركة مراجعة حسابات معروفة دوليا ومقبولة للصندوق وتختار بموجب المناقصات التنافسية الدولية عملية المراجعة المالية والإدارية سنويا. وستعبر هذه الشركة عن رأيها بشأن إجراءات طرح المناقصات وبشأن قانونية بنود الإنفاق التي تسدد قيمتها من الحساب الخاص وبشأن استخدام السلع والخدمات الممولة من الصندوق. وستصدر رأيا منفصلا عن كشوف الإنفاق. وستكون وحدة تنسيق وإدارة المشروع مسؤولة عن تنفيذ توصيات المراجعة في حينها. وتدفع أتعاب شركة مراجعة الحسابات من حصيلة القرض.

واو – التنظيم والإدارة

49 - **التنظيم العام** – ستشترك رابطات المستفيدين بشكل مباشر في تنفيذ المشروع. وستكون الكميونات الريفية مسؤولة عن البنية الأساسية العامة ولكن ستشجع على نقل المسؤولية عن التشغيل والصيانة إلى رابطة المنتفعين. وفيما يتعلق بأنشطة توليد الدخل سيقدم المشروع الدعم المباشر إلى رابطات المنتجين والتعاونيات النسائية وأصحاب المشروعات الريفية الصغيرة. وسيقوم تقديم خدمات الدعم إلى المستفيدين ومنظماتهم القاعدية على أساس مبدأ "إجعله يعمل" من خلال اتخاذ الترتيبات التعاقدية أو التعاونية مع مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص.

50 - **مشاركة المستفيدين** – سوف تستخدم أساليب تشاركية على مستوى المجتمع المحلي لضمان مشاركة المستفيدين بشكل فعال في تحديد أولويات التنمية المحلية وتنفيذ أنشطة المشروع وتقييم مدى فعالية وأثر الدعم المقدم من المشروع. وسيتم السعي للحصول على التزامات واضحة وتطبيقها فيما يتعلق بمشاركة الفئات المهمشة تقليديا، مثل النساء والشباب، لاسيما فيما يتعلق بتحديد الأولويات المحلية للخدمات. وسيتولى المستفيدون، من خلال رابطات المنتفعين، المسؤولية الأساسية عن تشغيل وصيانة جميع المرافق التي يتم إصلاحها أو إنشاؤها بدعم من المشروع.

51 - **تقديم خدمات الدعم** – ستنفذ أنشطة الدعم المقدم من المشروع من خلال الترتيبات التعاقدية مع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، ومن خلال اتفاقيات اطارية مع مقدمي الخدمات من القطاع العام الوطني و/أو من خلال

الترتيبات التعاونية مع المؤسسات الشريكة، مثل وكالات الأمم المتحدة و/أو المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية المؤهلة. وسيروج المشروع لاستخدام رابطات المنتفعين والمستفيدين كشركاء في التنفيذ وتزويدها بالدعم لبناء القدرات عند الحاجة.

52 - **التنسيق والإدارة** – ستقوم وزارة التنمية الريفية والبيئة بدور الوكالة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ المشروع. وستنشئ الوزارة وحدة صغيرة لتنسيق وإدارة المشروع تتمتع بالاستقلال الكامل في المسائل الإدارية والمالية. وستتولى الوحدة المسؤولية عن تنسيق أنشطة المشروع وإبرام العقود والاتفاقات مع شركاء التنفيذ وإدارة أموال المشروع.

53 - سيعهد بالمسؤولية عن الإشراف على المشروع إلى لجنة تسيير المشروع التي ستتولى تسهيل التنسيق بين المؤسسات. وسيرأس اللجنة ممثل لوزارة التنمية الريفية والبيئة وتضم في عضويتها ممثلين عن الدوائر الرئيسية ومنظمات المستفيدين ومؤسسات التنمية المحلية.

54 - **الشراكة والتنسيق مع المشروعات الأخرى** – سيعمل المشروع، من ناحية التنفيذ، على وضع ترتيبات تعاونية مع الجهات المانحة المعنية والمنظمات غير الحكومية النشطة في منطقة المشروع بغرض تحقيق التناغم وتبادل الخبرات وتجنب ازدواج الأنشطة بينهم.

55 - **الرصد والتقييم** – سيوضع نظام الرصد والتقييم كمجموعة متكاملة من الأدوات تستخدمها جميع الجهات الفاعلة الرئيسية لتحسين تنفيذ المشروع وأثره. ولذلك ستنشئ كل وكالة تنفيذية نظاما داخليا للرصد من أجل جمع وتحليل المعلومات المطلوبة لتحسين مستوى أداء التنفيذ. وسيتولى مقدمو الخدمات المختارون مساعدة جميع منظمات المستفيدين في إنشاء وتشغيل نظم الرصد الخاصة بها.

56 - ستتولى جميع منظمات المستفيدين، بدعم من الصندوق، تنفيذ العمليات التشاركية وتقييم الأثر بشكل منتظم، كما ستشكل العمود الفقري لنظام التقييم إجمالا، وستوفر عمليات التقييم هذه الأساس الذي يقوم عليه تحديث قاعدة بيانات المشروع وإعداد برامج الأنشطة عن السنة التالية.

57 - ستنفذ، على مستوى المشروع، عمليات تقييم منتصف المدة وتقييم الإنجاز بأسلوب تشاركي مع التركيز على التقدم المحرز في تحقيق أهداف المشروع الإنمائية وعلى بيان أثر المشروع على مختلف المستفيدين. وسيرصد المشروع أيضا بندا للدعم التقني والتدريبي لتشغيل النظم التشاركية للرصد والتقييم.

زاي – المبررات الاقتصادية

58 - **الفوائد والمستفيدون** – صمم المشروع على أساس تقديم التمويل وخدمات الدعم وفقا لطلب المستهدفين. ولذلك فبينما ستكون الفئات الكبيرة من خدمات الدعم واحتياجات التمويل محددة، فإن المستفيدين هم الذين سيقررون، من خلال مؤسساتهم القاعدية، تكوين وحجم الخدمات والاستثمارات التي ستحظى بالأولوية في التمويل. وهكذا لن يكون من الممكن، في ظل هذه الظروف، تطبيق التحليل الكلاسيكي لمعدل الفوائد إلى التكاليف على المشروع. غير أنه من الممكن توقع ما سيحققه المشروع من فوائد نوعية.

59 - تشـــمل الفوائد الرئيسية المتوقعة (أ) تحقيق تحسن كبير في مؤشرات التنمية البشرية؛ (ب) تحقيق زيادة كبيرة فـــي الدخـــل الريفـــي، لاسيما للنساء والشباب؛ (جـــ) تعزيز قدرة منظمات المستفيدين على التعامل مع قضايا التنمية المحلية وحل النزاعات؛ (د) حدوث تحسن كبير في ممارسات إدارة الموارد الطبيعية وفي حماية البيئة.

60 - **المجموعـــة المســـتهدفة مـــن الصندوق وأثر المشروع على الجنسين** – ستستفيد النساء والشباب من تنفيذ اســـتراتيجية تمكينـــية واضـــحة تهدف إلى: (أ) تحقيق المشاركة الفعالة للنساء والشباب في القرارات الخاصة بالتنمية المحلـــية؛ (ب) تنمية رأسمالهم الاجتماعي من خلال دعم بناء قدرات منظماتهم وبرامجهم في مجال المعلومات والتعليم والاتصـــال؛ (ج) تيســـير حصـــولهم علـــى الخدمـــات الاجتماعية الأساسية ومحو الأمية والتعليم والخدمات الصحية؛ (د) الترويج للأنشطة المولدة للدخل من خلال تقديم المساندة في تحديد القرض وتوفير الدراية التقنية والإدارية وتيسير الحصول على الخدمات المالية المناسبة.

61 - **الاستدامة** – يسمح تصميم المشروع بتعزيز و/أو إنشاء منظمات المستفيدين التي ستتولى المسؤولية المتزايدة عـــن التنمـــية المحلـــية، لاسيما عن تشغيل وصيانة البنية الأساسية. وسيستمر تعزيز الاستدامة بتطوير خدمات الدعم الزراعي التي سيتولى المستفيدون إدارتها وتمويلها بشكل مطرد.

حاء – المخاطر

62 - المخاطر الرئيسية التي قد تهدد الفرص المتاحة للمشروع لكي يحقق أهدافه الإنمائية هي: (أ) التدخل السياسي والإداري في تنفيذ المشروع وإدارته؛ (ب) التدخل السياسي في عمليات منظمات المستفيدين. وربما كانت هذه المخاطر معـــتدلة بالنسبة للجانب الأول ومنخفضة بالنسبة للجانب الثاني. وسوف تشترط اتفاقية القرض أن أي تدخل في إدارة المشروع سيشكل سببا لوقف أنشطته.

طاء – الأثر البيئي

63 - ذكـــرت مذكرة عن النطاق والفحص البيئي للمشروع أن الأثر البيئي للمشروع سيكون إيجابيا بقدر ما يشجع علـــى الاســـتثمارات المجتمعية والخاصة في حماية وإصلاح قاعدة البيانات الطبيعية. وأدت دراسة تكميلية أعدت قبل إعداد التقدير إلى وضع مشروع برنامج تكميلي للبيئة بغرض عرضه لتمويله بموجب المرفق العالمي للبيئة.

ياء – السمات الابتكارية

64 - ســـيدخل المشـــروع ابتكاريـــن رئيســـيين فـــي السياق السائد في موريتانيا. والابتكار الأول هو النقل الفعال للمسؤولية عن تشغيل وصيانة البنية الأساسية العامة من الجهاز العام الوطني إلى منظمات المستفيدين. والابتكار الثاني هـــو تطويـــر أساليب داخلية لحسم النزاعات بغرض التصدي للضغوط المتنافسة على قاعدة الموارد الطبيعية. وسيتيح التطبيق الناجح لهذه الابتكارات الفرصة لتكرارها في مشروعات أخرى في القطر وفي الإقليم.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

65 - تشـــكل اتفاقية القرض بين جمهورية موريتانيا الإسلامية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التـــي يقـــوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

66 - وجمهوريـــة موريتانـــيا الإسلامية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

67 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

68 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقـــدم الصـــندوق إلى جمهورية موريتانيا الإسلامية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا سبعة ملاييـــن وستمائة ألف (7 600 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 مايو/أيار 2042، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضـــاع أخـــرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 2 سبتمبر/أيلول 2002)

1 - تقوم حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية (الحكومة) بإتاحة حصيلة القرض للوكالة الرائدة في المشروع، بما يتفق مع خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية والإجراءات الوطنية المعتادة المتبعة في المساعدات الإنمائية وذلك لتنفيذ المشروع.

2 - تتحمل الحكومة المسؤولية عن جميع الضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات الضرورية لتنفيذ المشروع، بحيث تمنح إعفاءات من الضرائب والرسوم على المستوردات لتحقيق ذلك. وأما بالنسبة للرسوم المفروضة على النفقات على نطاق ضيق أو تلك التي قد لا تتوفر الموارد لتطبيق الإعفاء الضريبي عليها، فإن الحكومة ستقوم بإتاحة أموال مقابلة لوحدة تنسيق وإدارة المشروع، خلال فترة تنفيذ المشروع بأسرها، من مواردها الخاصة بمبلغ إجمالي بالأوقية الموريتانية يعادل حوالي 000 100 دولار أمريكي. وسيتم إيداع دفعة أولية من الأموال المقابلة قدرها 000 25 دولار أمريكي في حساب المشروع لتغطية متطلبات السنة الأولى من تنفيذه. وسيتم إدراج المشروع في الميزانية الاستثمارية الموحدة للحكومة.

3 - وبهدف الإبقاء على الممارسات البيئية السليمة كتلك المنصوص عليها في المادة 7.15 من الشروط العامة (المتعلقة بحماية البيئة)، ستتبع الحكومة أساليب ملائمة لمكافحة الآفات في هذا المشروع. ولهذا الغرض، تضمن الحكومة بأن تكون المبيدات التي تشترى لهذا المشروع لا تحتوي على أي مبيدات من تلك التي تحظرها مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي تعدل من حين إلى أخر، أو أن تكون مدرجة في الجدول 1 (المبيدات الخطيرة للغاية) والجدول 2 (المبيدات الخطيرة) وهي الجداول التي وضعتها منظمة الصحة العالمية في توصياتها بتصنيف المبيدات بحسب الخطورة والمبادئ التوجيهية للتصنيف 1996-1997، والتي تعدل من حين إلى أخر.

4 - الهدف من نظام الرصد والتقييم هو تسريع عملية التعلم في ظل المشروع بحيث يتم تعزيز المواءمة والابتكار. ولهذه الغاية سيتم إجراء سلسلة من الدراسات لتقييم فعالية النهج المتبعة ولاقتراح تعديلات لتعزيزها أو نهج أخرى بديلة. وقد يتم الاستعانة بالجامعات المحلية في هذه الدراسات.

5 - سيجرى تقييم منتصف المدة وتقييم إنجاز المشروع من قبل مقدمي خدمات لا علاقة لهم بالمشروع. وسيوفر هذان التقييمان مدخلا لتقييم منتصف المدة وتقييم الإنجاز اللذين يجريهما الصندوق بالاشتراك مع الحكومة. وستستند كل هذه التقييمات على التقييمات الذاتية التي يجريها المستفيدون أنفسهم.

6 - تتحمل الحكومة المسؤولية عن جميع الضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات الضرورية لتنفيذ المشروع بحيث تمنح إعفاءات من الضرائب والرسوم على المستوردات. وستعتبر المبالغ الموازية لمثل هذه الرسوم جزءا من الإسهام المقابل الذي تقدمه الحكومة بموجب اتفاقية القرض.

7 - تعطى صلاحية اختيار موظفي المشروع الرئيسيين، أي المنسق والمسؤول الإداري-المالي لوزارة التنمية الريفية والبيئة على أساس جعل باب التقدم بالترشيحات لهذه المناصب مفتوحا لكل من هو مؤهل لذلك سواء من القطاع العام أو الخاص أو غير الحكومي. ويجب الحصول على موافقة الصندوق المسبقة على الأفراد المقترحين لشغل منصب المنسق والمسؤول الإداري-المالي، وفي حال الضرورة يجب الحصول أيضا على موافقة الصندوق المسبقة على قرار إيقافهم عن شغل هذه المناصب. كذلك ستقع مسؤولية اختيار الموظفين الفنيين والإداريين على عاتق منسق المشروع باتباع نفس الإجراء، وسيتم منح الأولوية للمرشحات من النساء. وسيتم تعيين جميع الموظفين في وحدة التنسيق والإدارة على أساس عقود قابلة للتجديد كل سنتين.

8 - تقوم الحكومة بالتأمين على موظفي المشروع ضد مخاطر الأمراض والحوادث بموجب التشريعات المطبقة في جمهورية موريتانيا الإسلامية.

9 - تعتبر الشروط التالية شروطا إضافية مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض.

(أ) أن تقدم الحكومة للصندوق رأيا قانونيا مواتيا صادرا عن المدير العام المسؤول عن التشريع والترجمة والتحرير في الجريدة الرسمية، أو أي سلطة حكومية كقوة أخرى، وأن يكون هذا الرأي مقبولا شكلا وموضوعا؛

(ب) أن يتم نشر النصوص القانونية الخاصة بأحداث وحدة تنسيق وإدارة المشروع ولجنة التوجيه والرصد؛

(جـ) أن يتم فتح الحساب الخاص وحساب المشروع؛

(د) أن يتم اختيار منسق المشروع والمسؤول الإداري-المالي، وأن يحظى هذا الاختيار بموافقة الصندوق.

10 - لن تتم أي سحوبات من حساب المشروع إلى أن:

(أ) تقوم الحكومة بإيداع مبلغ في حساب المشروع يعادل 000 25 دولار أمريكي، وفقا لشروط اتفاقية القرض؛

(ب) يتم استكمال مسودة الكتيب الخاص بالإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية في المشروع وتقديمها للصندوق للموافقة عليها؛

(جـ) يتم تقديم خطة العمل السنوية والميزانية السنوية للسنة الأولى للصندوق وللمؤسسة المتعاونة.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

MAURITANIA

Land area (km² thousand), 2000 1/	1 025	**GNI per capita (USD), 2000 1/**	370
Total population (million), 2000 1/	2.7	**GNP per capita growth (annual %), 2000 1/**	3.3
Population density (people per km²) 2000, 1/	3	**Inflation, consumer prices (annual %), 2000 1/**	3.3
Local currency	Ouguiya (MRO)	**Exchange rate: USD 1 =**	MRO 275

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate), 1980-99 2/	2.7	GDP (USD million), 2000 1/	935
Crude birth rate (per thousand people), 2000 1/	39 a/	Average annual rate of growth of GDP 2/	
Crude death rate (per thousand people), 2000 1/	13 a/	1980-90	1.8
Infant mortality rate (per thousand live births), 2000 1/	88 a/	1990-99	4.2
Life expectancy at birth (years), 2000 1/	54 a/		
		Sectoral distribution of GDP, 2000 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n.a.	% agriculture	25 a/
Poor as % of total rural population 2/	n.a.	% industry	29 a/
Total labour force (million), 2000 1/	1.2	% manufacturing	10 a/
Female labour force as % of total, 2000 1/	44	% services	46 a/
		Consumption, 2000 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	15 a/
School enrolment, primary (% gross), 2000 1/	79 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	78 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above), 2000 1/	58	Gross domestic savings (as % of GDP)	7 a/
Nutrition		**Balance of Payments (USD million)**	
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 622	Merchandise exports, 2000 1/	400
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5), 2000 1/	44 a/	Merchandise imports, 2000 1/	340
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5), 2000 1/	23 a/	Balance of merchandise trade	60
		Current account balances (USD million)	
Health		before official transfers, 1999 1/	-75
Health expenditure, total (as % of GDP), 2000 1/	4.8	after official transfers, 1999 1/	140
Physicians (per thousand people), 1999 1/	n.a.	Foreign direct investment, net 1999 1/	0.1 a/
Population using improved water sources (%), 1999 4/	37		
Population with access to essential drugs (%), 1999 4/	66	**Government Finance**	
Population using adequate sanitation facilities (%), 1999 4/	33	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP), 1999 1/	n.a.
		Total expenditure (% of GDP). 1999 1/	n.a.
Agriculture and Food		Total external debt (USD million), 1999 1/	2 528
Food imports (% of merchandise imports), 1999 1/	26 a/	Present value of debt (as % of GNI), 1999 1/	169
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land), 1998 1/	43	Total debt service (% of exports of goods and services), 1999 1/	28.4
Food production index (1989-91=100), 2000 1/	109.1		
Cereal yield (kg per ha), 2000 1/	1 011	Lending interest rate (%), 2000 1/	n.a.
		Deposit interest rate (%), 2000 1/	x1
Land Use			
Arable land as % of land area, 1998 1/	0.5		
Forest area (km² thousand), 2000 2/	3		
Forest area as % of total land area, 2000 2/	0.3		
Irrigated land as % of cropland, 1998 1/	9.8		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database
2/ World Bank, *World Development Indicators*, 2001
3/ United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report*, 2000
4/ UNDP, *Human Development Report*, 2001

PREVIOUS IFAD LOANS TO MAURITANIA

Loan no.	Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Closing Date	Currency	Approved Amount	Disbursement (% of approved amount)
MR-44	Gorgol Irrigation Project	WB/IDA	WB/IDA	HC	16.09.80	27.08.81	30.06.90	SDR	7 600 000	95%
MR-92	Gorgol Farmers' Training Project	IFAD	WB/IDA	HC	31.03.82	28.07.83	30.06.90	SDR	1 200 000	20%
MR-169	Small-Scale Irrigation Project	WB/IDA	WB/IDA	HC	03.04.85	30.01.86	30.06.93	SDR	3 500 000	74%
MR-1	Agricultural Rehabilitation Programme	AFESD	AFESD	HC	30.04.86	10.12.86	30.06.94	SDR	4 000 000	100%
MR-22	Agricultural Rehabilitation Programme II	AFESD	AFESD	HC	06.12.89	06.11.90	31.12.96	SDR	8 650 000	99%
MR-31	Banc d'Arguin Protected Area Management Project	IFAD	UNOPS	HC	15.04.92	18.05.93	30.06.00	SDR	1 200 000	93%
MR-318	Maghama Improved Flood Recession Farming Project	IFAD	UNOPS	HC	03.12.92	10.06.93	31.12.00	SDR	7 450 000	97%
MR-43	Oasis Development Project – Phase II	IFAD	AFESD	HC	06.09.94	08.02.95	31.09.03	SDR	5 400 000	92%
MR-563	Poverty Reduction Project in Aftooth South and Karakoro	IFAD	UNOPS	HC	12 09 01	-	-	SDR	11 300 000	-

CADRE LOGIQUE DYNAMIQUE

1. Contribution aux objectifs du CSLP et objectifs de développement du projet

Description sommaire	Indicateurs vérifiables	Moyens de vérification	Hypothèses et risques
Contribution aux objectifs du CSLP Réduire la pauvreté rurale de moitié en 2015	Réduction significative de l'incidence de la pauvreté dans la zone du projet Réduction significative des indicateurs de malnutrition infantile et maternelle Amélioration sensible des indicateurs de développement humain	Enquêtes sur la pauvreté dans le cadre du DRSP Enquêtes nutritionnelles Évaluations participatives des bénéficiaires	
Objectifs spécifiques Renforcer durablement les capacités des organizations de bénéficiaires, à planifier, gérer, mettre en œuvre et évaluer leurs programmes de développement et activités économiques Améliorer durablement les revenus des populations et spécialement des plus démunis Contribuer à l'amélioration des conditions de vie Préservation des ressources naturelles	Les organizations à la base, GIE et associations diverses ont gèrent d'une manière transparente des activités prioritaires répondant aux besoins de leurs membres Les aménagements du Walo sont entretenus d'une manière correcte et peu coûteuse L'incidence et l'ampleur des conflits éleveurs – producteurs du Walo sont réduits d'une manière significative Le niveau de participation des femmes, des jeunes, et des autres groupes marginalisés aux décisions et activités communautaires augmente d'une manière significative Les revenus agricoles augmentent d'une manière significative Les revenus non agricoles des groupes vulnérables se sont accrus et diversifiés L'accès de la majorité de la population de la zone aux infrastructures de base (pistes, eau potable, santé de base, éducation primaire) est facilité Le niveau de dégradation des ressources forestières et pastorales est réduit sensiblement	Évaluations participatives annuelles et thématiques Revue à mi-parcours et finale Rapports annuels	Interférences des autorités régionales Accaparation politique des organizations paysannes

2. Résultats par composante

Description sommaire	Indicateurs vérifiables	Moyens de vérification	Hypothèses et risques
Composante 1: Renforcement des capacités locales			
S/C 1-1: Diagnostics participatifs et consolidation des organizations communautaires	Consolidation d'organizations communautaires 50 diagnostics participatifs sont finalisés en année 2 les 28 CVD du Walo sont consolidés Au moins 22 organizations communautaires sont mises en place et consolidées dans les zones de diéri L'alphabétisation fonctionnelle est réussie pour au moins 3000 adultes ruraux	Évaluations participatives annuelles et thématiques Revue à mi-parcours et finale Rapports annuels Rapports techniques et financiers des associations	Accaparation politique des organizations paysannes
S/C 1-2: Promotion féminine	Une méthodologie efficace d'appui aux femmes et aux autres groupes vulnérables est mise en point La participation des femmes aux décisions communautaires est effective Au moins 5000 femmes sont touchées par les programmes IEC		
S/C 1-3: Renforcement des capacités des organizations de base des bénéficiaires	Au moins 200 organizations à la base consolidées et rendues fonctionnelles, dont: 150 organizations féminines 50 associations de jeunes et d'autres groupes vulnérables La fédération des usagers du Walo gère correctement l'entretien des aménagements et développe un service endogène de conseil agricole L'association des pasteurs de l'ATF gère correctement les points d'eau, les pare feux et réussit à promouvoir une gestion rationnelle des aprcours Le cadre de concertation pour la résolution des conflits éleveurs –producteurs du Walo est opérationnel dés la 3ème année Une radio rurale fonctionne d'une manière autonome à la satisfaction des usagers de la zone		

Résultats par composante (suite)

Description sommaire	Indicateurs vérifiables	Moyens de vérification	Hypothèses et risques
Composante 2: Appui aux activités économiques **S/C 2-1: Valorisation des terres de décrue**	Les aménagements de décrue sont consolidés et sécurisés Le modèle de gestion des crues est appliqué correctement par les usagers du Walo Environ 250 km de pare feux et au moins 5 puits pastoraux sont mis en place et gérés correctement par l'associations pastorale de l'ATF Le dispositif endogène de conseil agricole est fonctionnel et rend service à au moins: 1000 producteurs du Walo, et 500 producteurs du diéri	Évaluations participatives annuelles et thématiques Système de suivi des acteurs concernés Revue à mi-parcours et finale PTBA	Interférences des autorités régionales Accaparation politique des organizations paysannes
S/C 2-2: Appui aux activités génératrices de revenus et à la commercialisation	Au moins 200 micro projets d'AGR sont initiés et mis en oeuvre: 150 pour les femmes 50 pour les jeunes et autres groupes vulnérables Les appuis en commercialisation bénéficient à la grande majorité des producteurs du Walo et du diéri et à l'ensemble des promoteurs d'AGR		
S/C 3-d: Développement des services financiers ruraux de proximité	Développement des CAVEC CAVEC de aghama consolidée 3 CAVEC mises en place et consolidées D'autres services financiers de proximité développés (banques de céréales et tontines)		

Résultats par composante (suite)

Description sommaire	Indicateurs vérifiables	Moyens de vérification	Hypothèses et risques
Composante 3: Infrastructures de base **S/C 2-1: Désenclavement**	Les travaux de désenclavement de la zone projet sont réalisés au plus tard fin de la 3ème année	Évaluations participatives annuelles et thématiques Système de suivi des acteurs concernés	Interférences des autorités régionales
S/C 2-1: Infrastructures rurales essentielles	Infrastructures sociales sont réhabilitées et rendues fonctionnelles à la fin de la 2ème année Les points d'eau potable sont réhabilités ou mis en place au plus tard fin de la 3ème année	Revue à mi-parcours et finale PTBA	Accaparation politique des organizations paysannes
Composante 4: Coordination, Gestion, Suivi et Évaluation	L'ensemble des interventions sont réalisées dans les délais Les ressources du projet sont gérées d'une manière transparente Des systèmes participatifs de suivi et évaluation sont opérationnels au niveau de tous les acteurs Désengagement réussi de la structure du projet	PTBA Revue à mi parcours Évaluation finale (OE)	

3. Composantes et intrants

Description sommaire	Indicateurs vérifiables	Moyens de vérification	Hypothèses et risques
Composantes et Sous-Composantes	**Intrants: Coût des composantes**		
Composante 1: Renforcement des Capacités	**1,4 millions de dollars US**	PTBA Revue à mi parcours Évaluation finale (OE)	
Composante 2: Amélioration et diversification des revenus	**4,6 millions de dollars US**	Idem	
Composante 3: Infrastructures de Base	**3,4 millions de dollars US**	Idem	
Composante 4: Coordination, Gestion, Suivi et Évaluation	**2,2 millions de dollars US**	Idem	

RÉSUMÉ DES COÛTS ET TABLEAUX FINANCIERS

Tableau 1: Plan de financement par composantes

	FIDA		Don Assistance Technique (FIDA)		Communautés		Gouvernement		Total		Devises étrangeres	Monnaie locale (hors taxes)	Droits & Taxes
	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Montant	%			
A. Renforcement de Capacités Locales													
1. Diagnostic participatif et consolidation des organizations communautaires	437	98.8	-	-	-	-	5	1.2	443	3.8	70	367	5
2. Promotion féminine	100	57.1	75	42.9	-	-	-	-	175	1.5	8	168	-
3. Développement des capacités des organizations de bénéficiaires	757	100.0	-	-	-	-	0	-	757	6.6	76	681	-
Sous-total Renforcement de Capacités Locales	1 294	94.2	75	5.5	-	-	5	0.4	1 375	11.9	153	1 216	5
B. Appui aux Activités Economiques													
1. Valorisation des terres de décrue	3 342	86.6	-	-	-	-	517	13.4	3 859	33.4	1 144	2 198	517
2. Appui aux activités génératrices de revenu et à la commercialisation	386	81.7	-	-	80	16.9	6	1.3	473	4.1	45	422	6
3. Appui aux services financiers de proximité	271	95.5	-	-	-	-	13	4.5	283	2.5	108	163	13
Sous-total Appui aux Activités Economiques	3 998	86.6	-	-	80	1.7	536	11.6	4 615	40.0	1 296	2 782	536
C. Infrastructures de base													
1. Désenclavement	2 244	85.0	-	-	-	-	397	15.0	2 640	22.9	825	1 419	397
2. Infrastructures rurales essentielles	530	72.5	-	-	90	12.3	111	15.2	731	6.3	225	395	111
Sous-total Infrastructures de base	2 774	82.3	-	-	90	2.7	508	15.1	3 372	29.2	1 050	1 814	508
D. Coordination, Gestion, Suivi et Evaluation	1 987	91.0	-	-	-	-	197	9.0	2 183	18.9	840	1 147	197
Total Décaissement	10 053	87.1	75	0.6	170	1.5	1 246	10.8	11 544	100.0	3 340	6 959	1 246

Tableau 2: Couts par catégories de dépenses et par composantes

	Renforcement de Capacités Locales				Appui aux Activités Economiques							
	Diagnostic participatif et consolidation des org. Comm.taires	Promotion féminine	Développement des capacités des Organizations de Bénéficiaires	Valorisation des terres de décrue	Appui aux activités génératrices de revenu et à la commerc.	Appui aux services financiers de proximité	Infrastructures de base: Désencl.	Infrastructures de base: Infrastr. rurales essentielles	Coord., Gestion, Suivi et Evaluation	Total	Imprévus Physiques: %	Imprévus Physiques: Montant
I. Coûts d'investissements												
A. Génie Civil	-	-	-	2 540	-	16	2 029	565	143	5 293	10	515.0
B. Véhicules	-	-	-	-	-	-	-	-	231	231	-	-
C. Equipement et Matériels	-	-	-	-	-	10	-	-	66	76	-	-
D. Etudes et Assistance Technique												
1. Etudes	33	-	-	516	40	51	285	57	180	1 161	-	-
2. Assistance Technique Internationale	18	-	-	30	30	71	-	-	420	570	-	-
3. Assistance Technique Nationale	2	-	-	-	-	-	30	-	5	37	-	-
Subtotal Etudes et Assistance Technique	53	-	-	546	70	122	315	57	605	1 768	-	-
E. Formation	89	100	578	-	-	54	-	-	6	827	-	-
F. Prestations de services	280	75	136	400	-	56	-	-	23	971	-	-
G. Fonds de Capitalisation IMF	-	-	-	-	-	7	-	-	-	7	-	-
H. Fonds d'appui aux activités économiques	-	-	-	-	400	-	-	-	-	400	-	-
Total coûts d'investissements	422	175	715	3 485	470	266	2 344	622	1 074	9 574	5	515.0
II. Coûts actuels												
A. Salaires et Indemnités	-	-	-	-	-	-	-	-	604	604	-	-
B. Entretien et Fonctionnement	-	-	-	-	-	-	-	-	368	368	5	17 3
Total coûts actuels	-	-	-	-	-	-	-	-	972	972	2	17 3
COÛTS DE BASE	422	175	715	3 485	470	266	2 344	622	2 046	10 546	5	532.4
Imprévus physiques	-	-	-	254	-	2	203	57	17	532	-	-
Imprévus pour hausse des prix	20	-	42	119	3	16	93	53	119	466	4	20.6
COÛTS TOTAUX	443	175	757	3 859	473	283	2 640	731	2 183	11 544	5	553.0
Taxes	5	-	-	517	6	13	397	111	197	1 246	7	84.1
Devises	70	8	76	1 144	45	108	825	225	840	3 340	5	165.9

ORGANISATION ET GESTION

A. Organisation générale et agence d'exécution

1. L'organisation de la mise en œuvre sera basée sur les principes de base suivants: a) les populations villageoises et groupements de bénéficiaires déterminent les priorités, avec une participation active des groupes les plus démunis, les femmes, les jeunes, les statuts fonciers faibles; b) les investissements à réaliser et les activités d'appui fournies par le projet répondront aux priorités déterminées par les populations ciblées sur la base de critères d'éligibilité prédéfinis, c) le faire-faire sera préféré à l'intervention directe; d) les relations entre le projet, les communes, les bénéficiaires, et les prestataires de travaux ou de services publics et privés, seront régies par des conventions de collaboration ou des contrats, qui précisent les responsabilités respectives de toutes les parties prenantes, et e) des coopérations, partenariat et synergies avec les autres intervenants, bailleurs et programmes seront systématiquement recherchés et encouragés.

2. L'agence d'exécution du projet sera le MDRE, qui assurera la tutelle du projet et veillera à ce que les interventions du projet s'inscrivent dans le cadre des objectifs qui lui sont assignés et des orientations retenues pour sa mise en œuvre. Le MDRE confiera les responsabilités de la mise en oeuvre à une unité de coordination et de gestion du projet (UCGP), dotée de l'autonomie administrative et financière. La tutelle sera exercée à postériori par le biais d'un comité d'orientation et de suivi.

B. Coordination et gestion

Comité d'orientation et de suivi (COS)

3. Le COS assurera la supervision nationale du Projet et aurait les principaux rôles suivants: i) superviser l'état d'avancement général en veillant au respect des objectifs et de la stratégie générale d'intervention du Projet; ii) valider les grandes orientations techniques et opérationnelles proposés par l'UCGP; iii) assurer la coordination entre ministères et institutions et les échanges d'information pour faciliter l'exécution du projet; iv) commenter les programmes de travail et budget annuel et les rapports annuels d'activités, avant leur transmission au FIDA et à l'institution coopérante par la tutelle; v) débattre tout problème institutionnel et organisationnel dépassant la compétence de l'UCGP et proposer des mesures appropriées; vi) examiner et interpréter les rapports d'audit; et vii) suivre l'application des recommandations des différentes missions de supervision et d'appui extérieur. Il serait présidé par le MDRE et composé de représentants: i) des ministères et institutions publiques concernés; et ii) des organisations de bénéficiaires.

Unité de coordination et gestion du projet (UCGP)

4. La coordination de la mise en œuvre et la gestion du projet sera confiée à une unité de coordination et de gestion du projet (UCGP)**,** dotée de l'autonomie administrative et financière lui permettant d'administrer les contrats et les conventions pour l'exécution des activités du projet. Les attributions de l'UCGP seront définies dans un acte pris par le Ministère de tutelle. De par la stratégie générale adoptée, fondée sur la sous-traitance de l'essentiel des activités à des opérateurs contractuels, les principales responsabilités de l'UCGP seront les suivantes: a) l'orientation stratégique et la définition des modalités de mise en œuvre du Projet; b) la coordination et la programmation des activités, c) le choix des prestataires de service et de travaux, et le suivi et contrôle de leurs activités (préparation des appels d'offres, des contrats, suivi des performances d'exécution); d) la coordination entre les différents opérateurs et avec les autres projets et intervenants dans la zone; e) la coordination des activités de suivi interne et d'évaluation participative; f) la tenue de la comptabilité générale et analytique du projet et le contrôle financier et de gestion de l'utilisation des moyens mis à disposition

du projet; g) la préparation des éléments pour la mobilisation des fonds de contrepartie et la gestion du compte spécial; et h) la mise en œuvre des recommandations des rapports d'audit, de supervision et des missions d'appui.

C. Modalités de mise en œuvre

5. Le dispositif institutionnel de mise en oeuvre du projet sera basé sur la participation active des populations. Les populations ciblées seront appuyées dans l'identification et la mise en ouvre des activités éligibles aux appuis du projet par des opérateurs contractualisés. Les bénéficiaires seront donc les maîtres d'ouvrages pour les activités de type privé qui leur sont propres, les opérateurs se limitant au rôle d'appui conseil, notamment pour aider les bénéficiaires à satisfaire aux conditions d'éligibilité aux appuis du projet. Outre les activités de type privé qui leur sont propres, les organisations des bénéficiaires représenteront les intérêts de leurs membres au sein des dispositifs participatifs de diagnostic et de planification et pourront être responsabilisées dans le cadre de concessions de service public pour des activités communautaires de type public.

6. Pour la fourniture d'appuis à la planification et la gestion du développement des organisations communautaires, il sera fait recours à des **opérateurs partenaires polyvalents** (OPP). Pour des appuis techniques très spécialisés, et/ou ayant un caractère répétitif, il sera fait appel à des **opérateurs partenaires spécialisés** (OPS). Les OPP et les OPS seront sélectionnés par le projet sur la base d'appels d'offres nationaux ouverts aux institutions des secteurs public, associatif et privé. Ils seront recrutés sur la base de contrats de trois ans, renouvelables sur la base d'indicateurs de performances explicites. Pour des appuis techniques localisés et d'une durée limitée (formations et expertises ponctuelles, études thématiques ou de faisabilité, etc.), il sera fait appel à des prestataires de services spécialisés au fur et à mesure de la demande.

7. Par ailleurs, le projet établira des relations de collaboration avec les autres projets qui interviennent ou interviendront dans le développement rural afin d'éviter la duplication des activités, de développer des synergies, et de promouvoir les échanges d'expérience. Il s'agit notamment: i) des projets financés par le FIDA (PASK, OASIS II); ii) du projet de gestion des ressources naturelles en zone pluviale (PGRNP/Banque mondiale); iii) du projet d'appui aux CAPEC (PNUD/FENU) et du projet d'appui à la banque de développement des femmes du Gorgol (PNUD).

D. Suivi et évaluation

8. L'objectif du système de suivi et évaluation est d'accélérer les processus d'apprentissage au sein du projet et de stimuler ainsi l'adaptation et l'innovation. De ce fait, le système de suivi et d'évaluation sera conçu à partir des pratiques de gestion des responsables au sein de l'UCG, afin d'éviter la génération isolée de données. Plutôt que de monter un système de suivi et évaluation standard clé-en-mains, l'accent sera mis durant la vie du projet sur l'amélioration des capacités de gestion des responsables, tant à l'intérieur de l'UCGP, qu'au niveau des autres acteurs participant dans la mise en œuvre du projet. Cette amélioration des capacités de gestion sera personnalisée, puisque les points de départ, les besoins et les rythmes d'apprentissage seront différents. Sans cette amélioration de la capacité de gestion des responsables, il n'y aura aucune demande quelle que soit la donnée. Le système de suivi et évaluation sera construit par modules successifs, selon l'évolution des capacités de gestion. Des évaluations des différentes interventions du projet seront effectuées à des intervalles réguliers.

9. **Évaluations internes.** Le projet montera un système de suivi et évaluation qui réponde aux objectifs de gestion, d'apprentissage et d'innovation des responsables de l'équipe. Le projet procèdera a une série d'études afin d'évaluer l'efficacité des approches et de proposer des améliorations ou des approches nouvelles. Les institutions universitaires pourront être associées à de telles études.

10. **Évaluations externes.** Une évaluation à mi-parcours et une évaluation finale seront réalisée par des prestataires externes au projet, en vue de préparer les revues conjointes à mi-parcours et finale, organizées par le FIDA et le Gouvernement. Toutes les évaluations seront basées sur des dispositifs d'auto-évaluation par les bénéficiaires.

11. **Rôles de l'UCGP, des prestataires et des bénéficiaires**. Au niveau de l'UGCP, le coordinateur du projet aura la responsabilité globale de promouvoir l'amélioration de la capacité de gestion interne en développant la pratique de l'apprentissage et de l'innovation. Il sera responsable de construire au fur et à mesure un système de suivi et d'évaluation, intégré à celui de la programmation. Il analysera les rapports et consignera les données dans une base de données informatisée qui est actualisée d'une manière régulière. Chacun des responsables techniques de l'UGCP devra assurer le suivi global du type d'activités de son ressort, et introduire des améliorations méthodologiques aux dispositifs de suivi et d'évaluation y afférent. Contractuellement les prestataires seront tenus de fournir à l'UGC des rapports concernant les résultats obtenus trimestriels et annuels. Ils devront de même informer des difficultés observées lors de la mise en œuvre, les leçons de l'expérience et les innovations proposées ou déjà mises en œuvre afin d'obtenir les résultats accordés contractuellement. Les bénéficiaires seront informés de toutes les opérations qui les concernent. Ils seront associés au suivi et l'évaluation. Le responsable du suivi-évaluation devra consolider les différents flux d'information dans un rapport semestriel du projet (en y intégrant les informations du suivi financier et des activités menées au titre de l'UCGP), qui sera transmis au ministère de tutelle, à l'institution coopérante et au FIDA. Il en sera de même pour le rapport annuel.

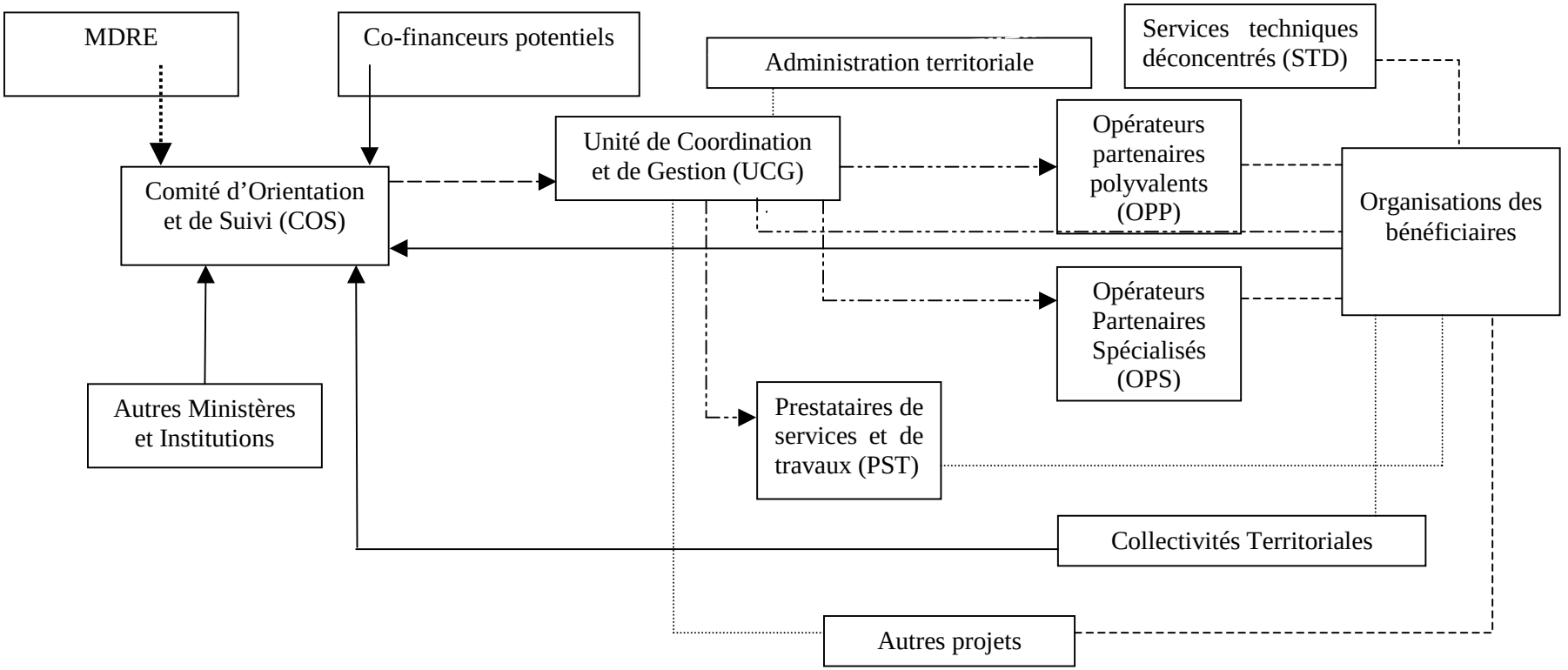

Nature des relations entre les acteurs

- Assure la présidence du COS et la sélection du coordinateur UCG
- Membres du COS
- Orientation et suivi à postériori par le COS
- Relations contractuelles- Projet/prestataires contractuels et OB
- Relations de coopération, facilitation
- Fourniture d'appui aux populations et OB

Légende

MDRE Ministère du Développement Rural et de l'Environnement